فئة التجار في العصر العباسي

الدكتور

نجمان ياسين

كلية الاداب — جامعة الموصل

تعد التجارة احدى الفعاليات المهمة في تاريخ الحضارة العربية قبل الإسلام والحضارة العربية الإسلامية ، وتستند فئة التجار إلى جذر تاريخي عميق يوغل في فترات سحيقة في المنطقة العربية ، وقد رفع الإسلام شأن التجارة ذات الاتجاه النظيف والطهور وأشاد بالتجار الأمناء ، وجاء هذا الدفع للتجارة من خلال ما اورده الخطاب القرآني الكريم ورسخته السنة النبوية الشريفة، لتؤدي حروب التحرير العربية الإسلامية وما اعقبها من توحيد للمنطقة وايقاف لنزيف الذهب والفضة ووضعهما في ايدي السكان الأصليين بعد ان كانت الثروات بيد القوى الأجنبية ، إلى تطورات موضوعية ، كان لها شأنها في بروز فئة التجار وتميزهم اقتصادياً ولا سيما في العصر العباسي ، بيد أن هذه الفئة المؤثرة في الحياة والمثقفة عموماً ، لم تستطع ولأسباب كثيرة منها عدم التجانس القومي والديني والاجتماعي والسياسي ، أن تصل إلى السلطة ، وهذا امر قد حير الباحثين الذين اسهموا في تقديم تفسيرات عديدة له ، ونسعى

في هذا البحث إلى دراسة تركيب فئة التجار ومحاولة التوصل إلى الأسباب التي حالت دون انجاز مهمة الوصول إلى السلطة السياسية من قبل فئة التجار ..

ان الموقع الجغرافي الوسطي للدولة العباسية على مفرق الطرق التجارية العالمية التي كانت ترد فيها بضائع اقطار الشرق الأقصى والهند إلى اوربا، قد حدد الأهمية البارزة لهذه الدولة في تجارة الترانزيت العالمية .ولكن ما كان يتمتع بالأهمية الأكبر بالنسبة لاقتصاد الخلافة ،هو العلاقات التجارية بين الأقطار المختلفة التي كانت تؤلف كيان هذه الأمة الواسعة ، الواقعة بين المحيطين الكبيرين : الهندي والأطلسي ، والتي كانت تغتسل بأربعة بحار — المتوسط ، والأسود ، والأحمر ، والبحر العربي في خاصرة البصرة — وكانت قاعدة التبادل التجاري النشيط الواسعة ، هي الانتاج الحرفي المتطور والاستغلال المتقدم للثروات الطبيعية (١) .

وكان لتعدد وسائل الدفع والنشاط الحاد في ضرب النقود وسرعة تنقلها واتساع نطاق عمليات القروض المصرفية والإقبال على الإستهلاك الناجم عن إتساع العمران في المدن ، الأثر في ازدياد وسرعة نشاط التبادل التجاري ، وإلى حيوية الإنتاج الزراعي والصناعي ، وإلى انخفاض قيمة المعادن الثمينة وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار خلال مدة طويلة ، ذلك الغلاء الذي يسانده تدفق المعادن الثمينة — النقود — بصورة اقوى واهم من ازدياد حجم الإنتاج على الرغم من التقدم التقني الذي تحقق في هذا المجال ، وارتفاع الأسعار ، إنما تستفيد منه طبقة التجار واوساط القصور،وتركز الثروة في يد التجار يدفعهم إلى السعي لاستثمار ثروتهم ،وإلى عقد صفقات تجارية كبيرة تضيف ثروة إلى ثروتهم ،واما اوساط القصور فإنها تستنزف قسطاً معتبراً من الثروة المتوفرة وتغذي حياة البذخ عن طريق الضرائب وبواسطة ارباب المصارف الذين يتعاملون معها (٢) .

لقد تكونت طبقة من التجار تمتلك الأموال الطائلة ، وقدرت ثروات البعض بالملايين ، وظهرت فئة رأسمالية نشطة كوّنت انواعاً من الشركات ، مثل شركة الضمان — تشبه شركة المساهمة — وشركة المفاوضة . حيث تبقى رؤوس الأموال مستقلة — وشركة الوجوه ، وتكون اختصاصاً بين التجار من المجهز — الذي يستعين بالوكلاء ويجمع البضائع من جهات عدة دون أن يغادر مركزه — والركاض — وهو الكثير الأسفار المتعامل مع بلدان مختلفة بعد دراسة اوضاعها — والخزان — الذي يركز على نوع يشبه الاحتكار إضافة إلى السماسرة (٣) .

يشير الجاحظ إلى ثروة التجار والتفاوت في مردود العمل بينهم وبين اصحاب المهن البسيطة فيقول : «ولم أر شواء قط بلغ حال اليسار والثروة وكذلك ضراب اللبن والطيان والحراث وكذلك ما صغر من التجارات والصناعات.الا ترون أن الأموال اكثر ما تكون عند الكتاب وعند اصحاب الجوهر وعند اصحاب الوشي والأنماط ، وعند الصيارفة والحناطين وعند البحريين والبصريين ، والجلاب أبداً والبيازرة ايسر ممن يبتاع منهم» (٤) .

ويلاحظ ان بعض المتصوفة قد عد التجارة من اعمال الأخيار والأبرار كما فعل ابو طالب المكي(٥)مما يجعلنا نتساءل عن طبيعة العلاقة بين فئة التجار والمتصوفة في العصر العباسي ؟

من جانب آخر تكيف الفقه الإسلامي للأوضاع الإقتصادية الجديدة التي سمحت بالتعامل دون الإصطدام بقوانين الشريعة ، فقد وضع محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) كتاباً في المكاسب هو «الإكتساب في الرزق المستطاب» عد فيه التجارة احد النشاطات الإقتصادية المباحة ، كما وضع كتاباً في — المخارج

والحيل — اعده دليلا للتجار العراقيين يمكنهم من تفهم شامل لرؤية الإسلام إلى التعامل التجاري ، وعالج الشيباني العلاقات التجارية بين دار الإسلام ودار الحرب في كتابه «السير » (٦) ، وقدم الجاحظ في كتابه « التبصر بالتجارة» العديد من النصائح للتجار بضرورة البيع بالربح القليل وحذّر من البيع بالدين وعدم اليأس من التجارات ، كما لمح إلى بعض قوانين العرض والطلب (٧) وقد كرس الجاحظ رسالته «مدح التجار وذم عمل السلطان» للتأكيد على الأمان والكرامة والإستقلال كمزايا يتمتع بها التجار تجاه عدم الأمان والشعور بالذلة والأمتهان عند الذين يخدمون السلطان ممن يعمل في الوظائف الحكومية ودافع عن تقوى التجار ومعرفتهم كرد على الذين يهاجمونهم (٨) كما اولى الغزالي ٥٠٤هـ اهتماماً بالتجارة ترد في مؤلفاته التي قدمت صورة التاجر المثالي ودافعت عن التجارة كوسيلة يعد بها المرء نفسه لثواب الآخرة بوصفها كسباً مشروعاً (٩) وفيما بعد خصص ابو الفضل جعفر بن علي الدمشقي — عاش في القرن السادس الهجري — كتاباً أسماه «الإشارة إلى محاسن التجارة» قدم فيه الكثير من النصائح العملية للتجار وبحث في معرفة جيد الأعراض ورديئها وتزييف وغشوش المدلسين وحقيقة المال وانواعه واستثماره والكشف عن رديئه وفاسده وعن الأحجار الكريمة والأفاوية والأنسجة والأبسطة والمحصولات الموسمية والأقوات وعن الدواب مثل الخيل والبغال والماشية ، وضم الكتاب فقرات في تحصيل الأموال واكتسابه بالمغالبة والاحتيال ووصايا اخرى نافعة للتجار إضافة إلى ضرورة حصول التجار على معلومات عن أسعار السوق وتسليم البضاعة وخزنها وعن الإدارة المالية والتجارية وعن اصناف التجار (١٠) .

وتجدر الإشارة الى ان الدولة كانت تشجع التجار فهي السوق الأعظم وأم الاسواق كلها (١١) وكان لأعفاء بعض الخلفاء للتجار من بعض الرسوم وتقديم مكافآت مالية لهم الأثر في تطور التجارة ، وهناك اشارات إلى ان الواثق قد امر بالغاء ضرائب العشر على البضائع الواردة عن طريق البحر الصيني ، كما منح التجار مساعدات نقدية ، وكان المعتصم قد ساعد تجار الكرخ الذين ذهبت اموالهم في حريق كبير (١٢) .

ولقد ارتفع شأن التجار اقتصادياً ومعنوياً ، يؤيد هذا عناية الجغرافيين والرحالة بالتجارة ومسالكها البرية والبحرية واوضاع البلاد الإقتصادية ومواردها وأصناف البضائع والمعاملات التجارية إذ وصف الجغرافيون المنتوجات المحلية وسجلوا ملاحظاتهم تسهيلاً للتجار (١٣) وقد إنعكست مغامرات التجار في اسفارهم من خلال حكايات «الف ليلة وليلة» والتي تعكس إهتماماً بالتاجر الذي يركب المخاطر ويسافر بعيداً ليستثمر امواله (١٤) ويعلق احد الباحثين على ذلك بقوله : «ان المغامرات الاسطورية للسندباد البحري التي دخلت في مجموعة — الف ليلة وليلة — إنما كانت تعكس النشاط التجاري للتجار العباسيين في البحار الجنوبية ، وكما هو مفترض فإن السندباد بلغ مدينة كال في ملقا ، ومن شبه الجزيرة هذه كانوا ينقلون الذهب والقصدير ، وكان التجار المسلمون في سومطرة بخاصة يحصلون على بضائع كثيرة ثمينة جداً ، كما كانوا يحملون منها الذهب والتوابل والمواد العطرية والنباتات الطبية والكافور ، وفي بورنيو الشمالية كانوا يحصلون على اللؤلؤ ، اما في جزر الفلبين فعلى الذهب والعاج (١٥) .

ويلاحظ ان كبار التجار قد جمعوا ثروات طائلة من التجارة ، ففي البصرة بلغت ثروة احد التجار عشرين مليون دينار (١٦) وبقي ابن الجصاص

تاجر المجوهرات الشهير ببغداد ، غنياً موسراً بالرغم من أن المقتدر صادر منه ستة عشر مليون دينار (١٧) . ويتضح ان ابن الجصاص كان يتعامل بسلع الترف فقط كالجواهر والرياش وكانت له صلات بالأمير الطولوني الذي قال عنه: «لعن الله إبن الجصاص افقرني في السعر» (١٨) وكانت له صلاته بالخلفاء العباسيين في بغداد وعن طريق صلاته تلك وبيعه الجواهر والرياش للحكام وذويهم جمع ثروة ضخمة ، وصار له نفوذ واسع يمكنه من تهديد الوزير والتأثير عليه (١٩) ، وقد وجد في ميناء سيراف الذي تمر به صادرات وواردات ايران من التجار الذين امتلك كل واحد منهم اكثر من اربعة ملايين دينار (٢٠)، ويذكر إبن حوقل انه قد لقي تاجراً في سيراف ايضاً يملك ثلاثة ملايين دينار (٢١) .

يبين الدوري بأن التجار «كانوا يستعملون السفاتج — جمع سفتجة — للدفع في البلاد الأخرى ، وتقوم بدور الحوالات وصكوك المسافرين ، كما يستعملون الصكوك للدفع او للكمبيالات ، وكانت السفاتج والصكوك تقبل من قبل التجار حتى خارج نطاق الأراضي الإسلامية (٢٢) وأوضح ابن حوقل بأنه قد رأى صكاً كتب بدين على التاجر محمد بن سعدون بأودغشت من اعمال مراكش بأثنين واربعين الف دينار وشهد عليه العدول (٢٣) .

وكانت معاملات الاعتماد تحصل بين الدولة والتجار ، ففي اوقات الضائقات المالية ، وعند تأخر جباية الضرائب ، كانت الدولة تقترض من التجار فقد نصح وزير المعتضد إبنه ونائبه علي بن عيسى ان يقترض من التجار (٢٤) ، وعندما يقترض الوزير من التجار يقدم لهم ضماناً بالدين ، فكان علي بن عيسى يعطي التجار سفاتج على الواردات ، مؤجلة تصرف حينما يحل موعدها (٢٥) ، وقد كان التجار يأخذون فائدة على ما يقرضونه للدولة ،

وعلى السفاتج التي يصرفونها (٢٦) ، ويلاحظ ان الجهابذة قد إستفادوا من قيام صلات مع كبار موظفي الدولة ، وكانت هذه الصلات تضر احياناً بمصلحة الدولة عن طريق الإختلاس والتلاعب فقد ذكر «ان الوزير ابن الفرات نصب سنة ٢٩٦هـ يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران الجهبذين واسند اليهما حفظ كل الأموال المصادرة من إبن المعتز وأنصاره دون يد صاحبي بيت المال العامة والخاصة ، ولكنه افرد ابن فرجون كاتبه بمحاسبتهما والاستبقاء عليهما فكان يحاسبهما ولا يرفع إلى الدواوين شيئاً من حسابهما ، وعندما سجن ابن الفرات بعد وزارته الأولى ، اعترف لمؤنس الحاجب ، صاحب بيت المال ، بأنه بقي قبل يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران ١,٤٧٠,٥٤٦ درهماً ، فقبض مؤنس منهما تلك البقية ومضى الأصل كله لا يعرف في اي شيء صرف ، وكان مبلغه فيما ظنه الكاتب نحو مليون دينار ، وفاز ابن الفرات بجميعها ولم يقم بها حجة عليه، ولكن هذا لم يرض الوزير الجديد علي بن عيسى ٣٠٠ — ٣٠٤هـ فأمر باحضار ابن فنحاس وابن عمران وطالبهما بما اودع ابن الفرات ، وبعد ضغط شديد إعترفا بأنه بقي عندهما مائة الف درهم لحساب ابن الفرات ولكن علياً الح حتى الزمهما بمائتي الف درهم (٢٧) ويبدو أن ابن فنحاس وابن عمران كانا يديران شركة مصرفية ببغداد .

وكان التجار قد خصصوا سوقاً مفردة لكل طائفة منهم (٢٨) الأمر الذي يشير إلى التخصص .

ويذهب باحث معاصر إلى ان نشاط التجار كان يمثل الأساس الذي يقوم عليه الازدهار الإقتصادي ، مؤكداً بأن التاجر صاحب الأعمال يعمد إلى اقامة صناعة وتشغيل العمال فيها ، وتوفير المواد الأولية وتقديم القروض ، كما

يذهب مقرراً بأن التاجر الكبير متعلم ، ونحن نستطيع ان نتصوره مستغرقاً في مراجعة دفاتر حساباته وفي تحرير رسائله ومعالجة اوراق الإعتماد ، ولابد ان التجار يعرفون عن الشفرة والرسائل السرية وهم يعلمون الأرقام الهندية التي جرى تعميمها في الكتب العلمية ثم بين العلماء وفي اوساط التجار ، وإلى جانب هذه الثقافة العملية، كثيراً ما يتمتع التاجر الكبير بحظ كبير من الثقافة الحقيقية ، لا بل ان التاجر الكبير يقوم بدور هام في فعل الخير والإحسان ورعاية المعوزين في الجماعة ، وهو أيضاً يسهم في تمويل تكاليف تحسين وتوسيع المعابد — المساجد والبيع والكنائس — ويمد بالمال المؤسسات الخيرية ، وهذه المؤسسات تشمل ايضاً في الإسلام إنشاء مؤسسات ذات فائدة عمومية مثل المدارس والفوارات ، وهو يقدم المأوى والضيافة للطلاب والعلماء كما يفتح ابواب منزله للحجاج ولعابري السبيل والتجار الأثرياء من اليهود في الاسكندرية والقاهرة ، وكانوا كذلك يقدمون الفدية لتحرير اليهود الذين وقعوا في اسر القراصنة ، ومع ان التاجر الكبير يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة قد تجعله يتقلد منصباً رسمياً ، وربما تقلد الوزارة ووضع على رأس ادارة الدولة للشؤون المالية ، الا انه قد يفقد الحظوة وينزل مقامه فجأة ، وفقدان الحظوة يرافقه عادة الإستيلاء على اموال التاجر وممتلكاته حينئذ تكون حياته العملية منتهية (٢٩) .

ويقرر الباحث نفسه بأن التجار كانوا — يشتركون في المؤامرات التي تحاك في القصور ويشكلون حلقة وصل بين القصر وطبقة الأغنياء في المدينة ، وهؤلاء التجار هم الأعوان الرئيسون المحركون — مع كتاب الدواوين — للحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي، وهم العمدة التي تقوم عليها الحضارة الاسلامية العظيمة خلال الفترة بين القرن الثامن والقرن الثاني عشر الميلادي (٣٠).

ومن المهم الاشارة إلى ان اللغة العربية قد إمتدت من خلال التجار إلى الكثير من البلدان ، ذلك انها :— لا تقنع بتأمين تفوقها المطلق في داخل الامبراطورية الإسلامية ، حيث انها سوف تخترق الحدود مع التجار اليهود من نربونة ، او مع التجار البربر الذين يعملون في بلاد افريقية الغربية — السودان — بل إلى مناطق التبادل التجاري العربية — ايران على المحيط الهندي ، وفي اندونيسيا والهند الصينية والصين الجنوبية — المعروف ان مدينة كانتون ، كانت تأوي مستعمرة كبيرة من التجار الذين ينتمون إلى مختلف ارجاء العالم الإسلامي — وكذلك انتشرت اللغة العربية في اتجاه الشمال حتى بلغت الأنهار الروسية الكبيرة ، ودخلت مدناً مثل آتل ، وبلغار وكييف والقسطنطينية نفسها ستشتمل على مسجد يضم جماعة المسلمين الذين يعيشون فيها (٣١) .

ويلاحظ ان فئة التجار التي اسهمت بهذا الدور الفاعل في دفع الحياة الإقتصادية والتطور الإجتماعي قد تعرضت إلى انتكاسة زمن البويهيين اذ — تراجع النشاط التجاري والصيرفي نتيجة اعتمادهم على الأرض وتقلص التعامل بالنقد في نطاق الدولة ، هذا علاوة إلى تعرض التجار للمصادرات وللضرائب الكثيرة نتيجة تجزئة اراضي الخلافة — (٣٢) واستمر وضع التجارة متردياً زمن السلاجقة ، لتتلقى ضربة اخرى قوية زمن المغول اذ ادى — ثقل الضرائب وقلة العناية بنظام الري ، إلى تردي احوال البلاد إقتصادياً فتدهور وضع المدن وضعفت السيطرة المركزية . الأمر الذي ساعد على توسع فعاليات البدو ، وقطع الطرق التجارية والأضرار بالحياة العامة (٣٣) .

ويعد جواتياين التجار من ضمن الطبقة المتوسطة فيقول : «وكان تشكيل الطبقة المتوسطة يتكون من التجار وعلماء الدين وكذلك القضاة العاديين ، والوعاظ والمنشدين ، ويجب ان يكون معلوماً لنا ان علماء الدين كانوا غالباً

ما يشتغلون بالأعمال او حتى بالصناعات ، بينما كان التجار يعملون بانتظام كقضاة او كمصلحين دينيين اجتماعيين في ميادين اخرى ، بالاختصار فإن فن الكتابة — وليس القراءة الذي شاع واتسع — كان علامة مميزة للطبقة المتوسطة وللدوائر الحكومية» (٣٤) ، ولكن الباحث نفسه وهو يدرك الدور العظيم الذي لعبته الطبقة المتوسطة ، يرى مفارقة في وضعها السياسي ويثير تساؤلاً مهماً بقوله : «إنا نتساءل عن سبب عدم تحرك بورجوازية الشرق الأوسط في العصور الوسطى لكسب القوة السياسية وحكم الدولة . لماذا تركت البورجوازية المقتدرة في كل الأقطار الإسلامية قيادة الدولة في يد الجند المتبربرين ؟» (٣٥) ، وما يلبث ان يجيب على ذلك بقوله : «والاجابة على هذا السؤال الموجع تكمن في شخصية هذه الطبقة كما حددناها في دراستنا ، فلقد كانت هذه الطبقة حملة لواء الدين الإسلامي ، ورأي الدين الإسلامي حيال الدولة كان سلبياً تماماً . والدين الإسلامي لا يعارض الدولة ، ولكنه حاول أن يتعامل معها بأقل قدر ممكن ، ولم تتغلب الطبقة المتوسطة على الدولة لأنها لم تقم اساساً لتحقيق هذا الهدف ، على أية حال ،فإن اخفاقها في الإستحواذ على السلطة السياسية كان نتيجة عدم سعيها وراء ذلك» (٣٦) .

ويفسر باحث آخر اسباب اخفاق الطبقة البورجوازية في إنجاز تحول تاريخي حاسم في — ان البورجوازية كانت تجارية في الأساس فيقول : «ان البورجوازية التجارية وإن كان لها دور تاريخي في خلخلة البنية الإقطاعية ، إلا انها اعجز من أن تحدث تحولاً رأسمالياً ، فإذا اضيف إلى ذلك بنيتها «الهجينة» غير المتجانسة اذ ضمت شرائح اقطاعية وبيروقراطية ، فضلاً عن عناصر اجنبية يهودية ونصرانية ، ادركنا سر هزالها ، وفشلها في إجتثاث الاقطاعية من جذورها .

لقد إرتهن وجود البورجوازية الإسلامية بوفاقها مع الدولة وسيطرة الأخيرة على منافذ وطرق تجارة العبور العالمية ، ومعلوم ان السلطة لم تكن بورجوازية أصلاً ، وتجارة العبور كانت مرتبطة بموازين القوى الدولية ، لذلك ارتكنت البورجوازية على اساس عابر وهش ، ذلك ان الدور التاريخي للبورجوازية يتأتى من خلال تناقض مصالحها مع مصالح السلطة التي تستحوذ على — فائض القيمة — ولأن البورجوازية على هذا النحو وسيط بين انتاج السلع وتسويقها ، فإن مصالحها تصبح مرتبطة بالقطاعات المنتجة بالدرجة الأولى ، ومن ثم تقود القوى المنتجة لتخوض صراعاً مع السلطة بهدف تقويضها وتسلم زمام الحكم ، وبالتالي تستطيع قيادة التحول التاريخي من الإقطاع إلى الرأسمالية ، وعلى العكس ، كانت البورجوازية الإسلامية — بحكم طبيعة تكوينها — حريصة على تكريس — الوضع الراهن — ولان هذا الوضع فقد مقوماته — تحت تأثير الثورات الإجتماعية وتغير الظروف الدولية — كان من الطبيعي أن تبرز معطيات جديدة لاسقاطه وقد تمثلت تلك المعطيات في تزايد نفوذ العسكر المجلوب من الأطراف والذي استطاع أن يستولي على السلطة ، ويقضي على الصحوة البورجوازية ويكرس الاقطاعية» (٣٧) ، وقد ارتبط تدهور فئة التجار بأسباب موضوعية ، ذلك «ان اندحار القوى البورجوازية وانهيار النظم المتبرجزة ، حل في وقت سيطرت فيه قوى خارجية على محاور وطرق التجارة العالمية براً وبحراً ، ومن ثم الهيمنة الكاملة على مقدرات التجارة بعيدة المدى ، وحرمان العالم الإسلامي من دوره — التقليدي — كوسيط في تجارة العبور بين الشرق والغرب» (٣٨) .

ويقرر احد الباحثين الجادين في دراسة التاريخ الاقتصادي والإجتماعي ، طبيعة تركيب فئة التجار وعلاقتها بالسلطة العسكرية ، بقوله : «من الثابت

انه نشأ في العالم الإسلامي إبان العصر الوسيط — قطاع رأسمالوي واسع — وان لم يشمل كافة مظاهر الحياة الإقتصادية ، لكن هذا القطاع تجاري في اساسه ، ولم يكن صناعياً على نحو ما كانت الرأسمالية الأوربية في فترة نشوئها . ولا ينبغي لنا ان نبخسه قدره ولا ان نبالغ فيه ، فسلطة التجار لا تنكر ، كما لا ينكر ان العنصر العسكري الذي اصبح من الناحية الإقتصادية مالكاً عقارياً قد تغلب عليه خلال المنازعات التي حدثت في القرنين العاشر والحادي عشر ، ولئن بقي التجار فعلاً ، الا انهم في المرتبة الثانية اي في خدمة العساكر الذين كانوا ينهبونهم متى شاءوا» (٣٩) .

يستنتج مما سبق ان التكوين التاريخي لفئة التجار والبنية الداخلية لتشكيلها الإجتماعي والبشري والفكري من جهة ، والتطورات الدولية السياسية والتجارية وطبيعة الدولة في العصر الإسلامي الوسيط وما تعرضت له من صراعات داخلية واحتلال اجنبي ، تعد العوامل الأساسية التي حالت دون وصول فئة التجار إلى استلام السلطة السياسية ، اضافة إلى هيمنة الإقتصاد الزراعي الذي طغى على الإقتصاد التجاري النقدي وانحسار الأخير وعدم اكماله لدور تاريخي مغاير ربما كان سيسبب نقلة اقتصادية ، ولكن هذا الأمر لم يتم بسبب جملة تطورات ذاتية تتعلق ببنية فئة التجار ، وأخرى موضوعية تتعلق بالأحوال السياسية الدولية والداخلية معاً .

* * *

المصادر والمراجع :

(١) ي . أ . بيليايف . الحالة الأقتصادية في عهد الخلافة العباسية ، مجلة المورد ، العدد ٣ أيلول ١٩٧٣ ، ص ٣٧ – ص٣٩ .

(٢) موريس لومبار ، الأسلام في مجده الأول ، ترجمة : اسماعيل العربي ، الجزائر ، ص ٢١٩ وقد أشار الى هذا الأمر كلرد كاهن بقوله : «فالتجار الذين حققوا بعض الأرباح يستثمرون جزءاً منها في التجارة .وجزءاً آخر في شراء الأراضي والعقارات تكون ضماناً لهم . وعلى العكس يتولى الملاكون الكبار إستغلال عقاراتهم تبعاً لأحوال التجارة، ويوظفون فيها بعض أرباحهم بواسطة –القراض–أو بغيرها من الوسائل دون أن يعيروا إهتماماً الى عقيدة التاجر المكلف بادارة أعمالهم سواءاً كان مسلماً أو ذمياً . ولما كان هؤلاء الأعيان في غالب الأحوال من كبار الموظفين أو من ضباط الجيش . بغض النظر عن أفراد العائلة المالكة . أو أسر الخليفة بالذات ، كان التجار إذن يتقربون فعلا من الدولة . هذا وقد رأينا من ناحية ثانية :أن الدولة غالباً ماعهدت إلى التجار أو إلى غيرهم من الأثرياء بتضمين ضرائبها . بل طلبت اليهم أحياناً أن يسلفوها المال الذي تحتاج اليه ... الخ . ولئن نجم حقاً بعض المخاطر للتجار الذين يتصلون إتصالا وثيقاً بأطماع الحكام أو ملاءتهم . إلا أنهم كانوا يفيدون من تلك العمليات لأنهم وقتئذ يتصرفون بأموال عامة تفوق مايملكون ، ويحتفظون بعمولتهم من الصفقات التي اجريت على خزانة الدولة»، كلود كاهن ،تاريخ العرب والشعوب الأسلامية ،ترجمة بدر الدين القاسم ، دار الحقيقة ،بيروت :ط١ . ١٩٧٢ ص٢٣٨ . . .

(٣) د. عبدالعزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الأقتصادي العربي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٠ ، ص٧٠ .

(٤) الجاحظ ، ابو عثمان عمرو بن بحر ، الحيوان ، بعناية عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ١٩٦٩ ، ج٤ ، ص٤٢٤ .

(٥) ابو طالب محمد بن علي المكي ، قوت القلوب في معاملة المحبوب ، القاهرة ١٩٦١ ص ٥٤١–٥٤٢.

(٦) محمد بن الحسن الشيباني ، الأكتساب في الرزق المستطاب، نشره :عزت العطار .مطبعة الأنوار ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص٢٠– ص٣٦ .
وانظر للتوسع : فهمي عبد الرزاق سعد . العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع – الهجريين ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٣ ، ص١٣١

(٧) الجاحظ ، ابو عثمان عمرو بن بحر ،التبصر بالتجارة . عناية : حسن حسني عبدالوهاب بيروت ١٩٦٦ ، ص ١١– ص١٢ .

(٨) د. فيصل السامر ، نهضة التجارة في العصور الوسطى الأسلامية. المؤرخ العربي ،العدد١٧ سنة ١٩٨١ ، ص٦٢–٦٣ .

(٩) المصدر نفسه ص٦٣

(١٠) المصدر نفسه ص٦٢
وقد كتب بهذا الصدد أيضاً قائلا :
«وظهرت كذلك كتابات كثيرة تناولت السموم والتوابل وصناعة الصلب والخزف والمعادن والنسيج الى غير ذلك من الأمور ، وكانت هذه الكتابات من عمل أصحاب الصناعات والتجارة أنفسهم ، فلم يكتبها علماء ، وإنما كان مؤلفوها دون شك صناعاً وتجاراً من طبقة ممتازة . كتبوا أعمالهم لعامة أهل حرفهم . وهكذا نرى أن التجارة والصناعة وسلطان الدولة والمال الوفير تعاونت كلها مع بعضها في أنصبة متساوية على نشر المعارف والعلوم». ي.هل . الحضارة العربية . ترجمة : د. ابراهيم العدوي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص٩٤ .

(١١) عبدالرحمن بن خلدون المقدمة ، دار القلم ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٢٣٩ .

(١٢) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٠ ، ج ٢ ، ص ٤٨٣
وانظر : التنوخي ، المحسن بن علي ،نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، عناية عبود الشالجي ، بيروت ١٩٧١ ، ج٢ ، ص١٠١—١٠٢ .
ويلاحظ ان التجار قد أسهموا في شراء منتوجات الدولة وتقديم الثمن مقدماً الأمر الذي كان يساعد أحياناً على تجاوز الدولة لبعض المتاعب المادية . أنظر للتوسع :
الخطيب البغدادي ، ابو بكر احمد بن علي ، تاريخ بغداد ، القاهرة ١٩٣١ دار الفكر العربي ، بيروت ، دون تاريخ ، ج٤ ، ص٢٣١
الصابي ، هلال بن المحسن ، الوزراء ، عناية : عبدالستار فراج ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص٣٧ .
الصولي ، ابو بكر محمد بن يحيى ، أخبار الراضي بالله والمتقي بالله ، بعناية دن ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص١٧ .
الأصفهاني ، ابو الفرج علي بن الحسين ، الأغاني ،بولاق ١٢٨٤—١٢٨٥ القاهرة ١٩٧٠—١٩٧٤ الهيئة العامة للكتاب ، ج٢٣ ص٤٨ ، ص١٧٦ ويؤخذ بنظر الأعتبار ان التجار كانوا يتعرضون لمصادرات الدولة وتشديد الضرائب عليهم . كما لاقوا عنتاً من الشطار والعيارين واللصوص ،
انظر : التنوخي ، نشوار المحاضرة ، ج١ ، ص٢٥ ، ٣١
والفرج بعد الشدة . بعناية عبود الشالجي ، بيروت ١٩٧٨ ، دار صادر ، ج٤ ص ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٥٦
الصولي ، أخبار الراضي ، ص١٧٦ .
الهمداني ، محمد بن عبدالملك ،تكملة تاريخ الطبري بعناية ألبرت كنعان ، ج١ ، بيروت ١٩٦١ ، ص١٣٤ .

(١٣) كراتشكوفسكي ، تاريخ الأدب الجغرافي العربي ، ترجمة ، صلاح الدين عثمان هاشم ط ١٩٥٧١ ، ص١٩ .

(١٤) نيكيتا ايلسيف الشرق الأسلامي في العصر الوسيط ترجمة منصور أبو الحسن بيروت ١٩٨٦ ، ص٢٩٥ .

(١٥) بيليايف ، الحالة الأقتصادية في عهد الخلافة العباسية .ص٣٩

(١٦) برهان‌الدين دلو ، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الأسلامي ، دار الفارابي بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٢٦٠ .

(١٧) محمد بن شاكر الكتبي ، فوات الوفيات ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مصر ص٢٠٣ .

(١٨) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، ج٢ ، ص٣١٥ .

(١٩) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٣—ص٣٥ .

(٢٠) ابو اسحق ابراهيم بن محمد الأصطخري ، مسالك الممالك باعتناء دي خويه . طبعة ليدن ١٨٧٠—١٩٢٧ ، ص١٣٩

(٢١) أبو القاسم محمد النصيبي البغدادي ابن حوقل ، المسالك والممالك باعتناء دي غويه ، ليدن ١٣٠٦هـ ، ق٢ ، ص٢٩١ .

(٢٢) الدوري ، مقدمة في التأريخ الأقتصادي العربي ، ص٧١

(٢٣) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ج١ ، ص٦١ ، ص٩٩

(٢٤) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، ج٨ ، ص٢٦ .

(٢٥) المصدر نفسه ، نفس المكان .

(٢٦) الصابي ، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، بيروت ١٩٠٤ ، ص٧٩ .

(٢٧) برهان الدين دلو ، مساهمة في اعادة كتابة التاريخ العربي ، ص ٢٦٢ —ص ٢٦٣.

(٢٨) اليعقوبي ، البلدان ، باعتناء . دي غويه ، طبعة بريل . ليدن ١٨٩١ ، ص٢٤٣ —ص ٢٥٧ .

(٢٩) الأسلام في مجده الأول ، ص٢٢١—ص٢٢٤ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص٢٢٥

(٣١) المصدر نفسه ص١٤٧ .

وكتب واط بهذا المعنى قائلا :

— ان انتشار الحضارة الأسلامية هذا قد دعم بقدرة العرب ومهارتهم في حقل التجارة—وانه— كانت هناك مناطق مثل شرق افريقيا وكذلك جنوب شرق آسيا إنتشر الأسلام فيها نتيجة نشاط رجال الأعمال إذ لم يكن للمسلمين في تلك المناطق الوثنية أية سرية في ممارسة الصلاة خمس مرات يومياً ، وإن اخلاص هؤلاء المسلمين والتزامهم المتزن بالأسلام الحنيف أذهل الوثنيين الذين كانت لهم علاقات تجارية مع المسلمين مما أدى إلى اعتناق الأسلام والأختلاط عن طريق الزواج الى تكوين مجتمعات اسلامية صغيرة وسط المناطق الوثنية ونمت تلك المجتمعات بصورة تدريجية..»

مونتكمري واط ، تأثير الأسلام على أوربا في العصور الوسطى . ترجمة : د. عادل نجم عبو ، ط١ ، جامعة الموصل ١٩٨٢ ، ص٢٩—ص٣٠ .

(٣٢) الدوري ، مقدمة في التاريخ الأقتصادي العربي ، ص٩٠

(٣٣) المصدر نفسه ، ص٩٩ .

(٣٤) س . د. جواتياين ، دراسات في التاريخ الأسلامي والنظم الاسلامية ، تعريب وتحقيق : د. عملية القوصي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٠ ص١٥٨ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص١٥٩ .

(٣٦) المصدر نفسه ، نفس المكان .
ولا ينسى ان يشير الى ان فوضى الجنود البرابرة المستمرة ، بالأضافة الى تدهور التجارة الدولية في حوض البحر المتوسط قد زادت ظروف الطبقة المتوسطة السيئة في الشرق ص١٥٩

(٣٧) د. محمود اسماعيل ، سوسيولوجيا الفكر الأسلامي ، دار الثقافة ، ط١ ، ١٩٨٠ ، ج٢ ، ص١٠—١١ .

(٣٨) وقد كتب كلود كاهن قائلا : «هناك سمة أخرى بهذا الصدد هي تنوع الطوائف الدينية التي تتعاطى التجارة . لقد أسهم فيها المسلمون والنصارى واليهود واتباع — زرادشت — بوذا— في آسيا الوسطى . وماني حيثما وجدوا ، وغيرهم» تاريخ العرب والشعوب الأسلامية ص٢٢١ .
وكتب الدكتور صالح احمد العلي بهذا الصدد قائلا : «وكانوا خليطاً من العرب والعجم والعبيد ، يختلفون في مكانتهم الأقتصادية والأجتماعية . غير أن مهنة التجارة التي مارسوها تجمعهم وتظهرهم بما يميزهم عن بقية المجتمع فصاروا بذلك نواة للطبقة المتوسطة في المدينة» ..
د. صالح احمد العلي ، التنظيمات الأجتماعية والأقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري — دار الطليعة ، ط٢ ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٢٦٣—٢٦٤ .

(٣٩) كلود كاهن ، تاريخ العرب والشعوب الأسلامية ، ص٢٣٨ .